فرضت تدابير وجزاءات مالية بقيمة 12 ألف دينار في 6 أشهر

تحرك رقابي حاسم من «التجارة» ضد مخالفات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

10 جزاءات مالية على قطاعي تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وسماسرة العقار

أحمد مغربي

كثفت وزارة التجارة والصناعة إجراءاتها الرقابية خلال الفترة الممتدة من مايو حتى أكتوبر 2025 لرصد مستوى التزام الأنشطة التجارية والمهن غير المالية المحددة بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأسفرت عمليات التدقيق الميداني ومراجعة السياسات الداخلية للكيانات الخاضعة للقانون رقم (106) لسنة 2013، والقرارات الوزارية المنظمة، عن فرض 10 جزاءات مالية بلغ إجماليها 12 ألف دينار خلال الـ 6 الأشهر الماضية، على عدد من المنشآت التي ثبت ارتكابها مخالفات متفاوتة بين التعامل مع المبالغ النقدية التي تزيد على 3 آلاف دينار للفواتير أقل من 50 فاتورة، وبين قصور في إجراءات العناية الواجبة، وعدم تحديد هوية المستفيد الفعلي، وضعف الالتزام بسياسات (اعرف عميلك)، إضافة إلى مخالفات تتعلق بعدم الالتزام بوضع السياسات والاجراءات والنظم والضوابط الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتأتي هذه الإجراءات في إطار تنفيذ القرار الوزاري رقم (2025/25) المتعلق بآليات ضبط المخالفات والجزاءات المقررة على الأنشطة الخاضعة لأحكام مكافحة غسل الأموال، والذي منح الوزارة أدوات رقابية أكثر صرامة لضمان الالتزام بالمعايير المحلية والدولية، خصوصا في القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر مثل تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وقطاع سماسرة العقار.

وركزت الجولات التفتيشية لوزارة التجارة على التحقق من وجود سياسات داخلية فعالة لتقييم المخاطر، ومستوى التزام الشركات بإجراءات التسجيل والتوثيق، وعمليات التحقق المستمر من العملاء، وأن الغرامات المالية جاءت نتيجة «مخالفات واضحة وموثقة» وليس بناء على اجتهاد إداري، وذلك في ضوء ما تفرضه منظومة الامتثال الوطني من واجبات صارمة.

كما أن ارتفاع قيمة الجزاءات خلال الفترة محل التدقيق يعكس جدية الوزارة في إحكام الرقابة على الأنشطة غير المالية المحددة، لاسيما بعد التطوير الذي شهدته إدارة مكافحة غسل الأموال في عمليات المتابعة الميدانية وتحليل المعلومات، مضيفة أن الوزارة ستواصل ـ خلال الربع الأخير من العام ـ حملاتها التفتيشية لتغطية قطاعات إضافية، بهدف رفع مستوى الالتزام المؤسسي وخفض مخاطر إساءة استخدام الأنشطة التجارية في عمليات مشبوهة.

التدابير والجزاءات

خلال أشهر مايو ويونيو ويوليو من العام الحالي تم فرض 3 جزاءات وتدابير مالية بقيمة 5 آلاف دينار، حيث تم فرض جزاء على قطاع تجار المعادن والأحجار الكريمة بقيمة 3 آلاف دينار، وذلك بعد تسجيل مخالفة التعامل مع المبالغ النقدية لا تزيد على 3 آلاف دينار للفواتير أقل من 50 فاتورة، أما قطاع سماسرة العقار، فقد تم تسجيل مخالفتين بقيمة 2000 دينار، وذلك لعدم تطبيق دراسة تقييم المخاطر مستوفية لمتطلبات القانون والقرارات الوزارية ذات الصلة، حيث تم فرض غرامة مالية بقيمة 1500 دينار، فيما تم تسجيل غرامة مالية بقيمة 500 دينار بعد تسجيل مخالفة عدم التزام بوضع السياسات والاجراءات والنظم والضوابط الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وخلال أشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر تم فرض 7 جزاءات مالية على قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع سماسرة العقار، وذلك بقيمة 7 آلاف دينار.

وفي تفاصيل تلك الجزاءات أظهرت «التجارة» انه في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تم فرض 5 جزاءات تتمثل في التعامل مع المبالغ النقدية التي تزيد على 3 آلاف للفواتير أقل من 50 فاتورة، حيث تم فرض غرامة مالية بقيمة 1000 دينار، فيما تم فرض غرامة مالية بقيمة 2000 دينار لمخالفة عدم تقديم دراسة تقييم المخاطر مستوفية لمتطلبات القانون والقرارات الوزارية ذات الصلة، فيما تم فرض جزاء مالي بقيمة 1000 دينار لمخالفة عدم تطبيق تدابير العناية الواجبة للفواتير التي تزيد قيمتها على 3 آلاف دينار، فيما تم فرض غرامة مالية بقيمة 500 دينار لعدم الالتزام بوضع السياسات والاجراءات والنظم والضوابط الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأخيرا تم فرض غرامة مالية بقيمة 500 دينار لعدم تجديد المنشأة هوية المستفيد الفعلي والاحتفاظ بهيكل ملكية المستفيد الفعلي.

أما في قطاع سماسرة العقار فقد تم تسجيل مخالفتين خلال اشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر من العام الحالي بقيمة 2000 دينار وذلك للأولى الخاصة بعدم تقييم دراسة تقييم المخاطر مستوفية لمتطلبات القانون والقرارات الوزارية ذات الصلة، أما الجزاء الثاني بقيمة 500 دينار فهو خاص لعدم الالتزام بوضع السياسات والاجراءات والنظم والضوابط الداخلية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتشير تلك الجزاءات إلى أن وزارة التجارة والصناعة بدأت بالتحول إلى نهج رقابي قائم على تقييم المخاطر، وهو ما ينسجم مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي (FATF)، ويؤسس لبيئة أكثر صرامة في التدقيق على المنشآت ذات التعاملات النقدية المرتفعة.

اعتمدت نتائج التقييم الفني لعطاءات مجمع «المثنى»

«الشراكة» توقّع عقد تأسيس «التحالف الخليجي للطاقة»

«الهيئة» تنوب عن المواطنين والجهات العامة في تملك الأسهم لحين التشغيل التجاري الكامل

أعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عن توقيع عقد تأسيس شركة التحالف الخليجي للطاقة والمياه باعتبارها نائبة عن المواطنين والجهات العامة التي يحق لها تملك الأسهم لحين التشغيل التجاري الكامل لمشروع محطة الزور الشمالية. وقالت «الشراكة» عبر حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «إكس» أمس ان هذا الإجراء يعد إيذانا بالبدء في مباشرة إجراءات توقيع عقد الشركة بشأن تصميم وإنشاء وتنفيذ وتشغيل مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه ـ المرحلتين الثانية والثالثة.

مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بالتكليف أسماء الموسى ومدير شركة الزور الكويتية الثانية والثالثة القابضة ثنيان المعود خلال توقيع العقد

من جهة ثانية، أعلنت «هيئة الشراكة» عن انتهاء أعمال التقييم الفني واعتماد نتائجه للعطاءات المقدمة من المستثمرين المتنافسين على مشروع أعمال التحديث والتطوير والصيانة الجذرية والإدارة والتشغيل لعقار مجمع المثنى.

وأوضحت أنه سيتم الإعلان عن موعد الجلسة العلنية لفض العروض المالية للمستثمرين المقبولة عروضهم الفنية، تمهيدا لبدء مرحلة المفاضلة المالية واختيار المستثمر المفضل، ومن ثم ترسية المشروع على المستثمر الذي يقدم أفضل عرض للدولة، وذلك وفقا للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في قانون الشراكة رقم 116 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية المنظمة لمشروعات الشراكة.

وجددت الهيئة التزامها الكامل بتطبيق أعلى معايير الشفافية والعدالة في جميع مراحل الطرح والترسية، وبتمكين القطاع الخاص من المشاركة الفعالة في تطوير المشاريع التنموية ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

بقيادة قطاع البنوك لتبلغ قيمتها السوقية 53,3 مليار دينار.. و74 سهماً حققت مكاسب سعرية

600 مليون دينار مكاسب «البورصة» في جلستين

شريف حمدي

استعادت القيمة السوقية لبورصة الكويت مستوى 53 مليار دينار بجلسة أمس بعد ان حققت نحو 600 مليون دينار مكاسب في آخر جلستين بواقع 185 مليون دينار بجلسة افتتاح الأسبوع، و415 مليون دينار بجلسة أمس، لترتفع القيمة إلى 53,36 مليار دينار بنهاية جلسة أمس الايجابية على جميع المستويات، سواء المتغيرات او المؤشرات.

ومن المتوقع أن تواصل القيمة السوقية تحقيق المكاسب لتستعيد مستوى 54 مليارا الذي سبق وبلغته في نهاية اكتوبر الماضي على وقع عمليات شراء لافتة استهدفت كثير من الأسهم القيادية او ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة قبل موجة تصريف سيطرت على مجريات التداول خلال نوفمبر الماضي، بهدف جني الأرباح من الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية لافتة في الفترة الأخيرة.

مكاسب السوق أمس لم تقتصر على القيمة السوقية فحسب، بل شملت السيولة المتدفقة والتي تجاوزت مستوى الـ 100 مليون دينار لأول مرة منذ جلسة 24 نوفمبر الماضي عندما استقبلت البورصة تدفقات اجنبية جراء المراجعة الرابعة والأخيرة لمؤشر MSCI، حيث استقبلت البورصة الكويتية أمس 126,1 مليون دينار مقابل 81,9 مليون دينار اول أمس الأحد بنسبة ارتفاع 54٪. وتمحورت السيولة حول الاسهم القيادية خاصة البنكية، إذ تصدر سهم بيت التمويل قائمة الأكثر تداولا من حيث القيمة بـ 14,3 مليون دينار، تلاه سهم بنك وربة بـ 13,6 مليون دينار، ثم سهم جي اف اتش بـ 10,9 ملايين دينار، وسهم الدولي بـ 9,1 ملايين دينار، وسهم التنظيف بـ 8,4 ملايين دينار، ثم سهم الوطني بـ 5,5 ملايين دينار، وهذه الأسهم الـ 6 حظيت بـ 75,5٪ من إجمالي السيولة أمس.

وكان لافتا ان هذه الأسهم الـ 6 بينها 4 اسهم بنكية ارتفعت اسعارها جميعا أمس بنسب متفاوتة، اضافة إلى اسهم بنكية اخرى ما ادى إلى ارتفاع المؤشر الوزني لقطاع البنوك بنسبة 1,08٪ تصدر بها قائمة 8 قطاعات ارتفعت أمس وقادت السوق للمكاسب المحققة على جميع المستويات.

وكما سبق وأشارت «الأنباء»، ان السوق يستعد للتوسع في عمليات اعادة هيكلة المراكز الاستثمارية في ضوء النتائج المالية المعلنة لفترة الـ 9 أشهر الأولى من 2025 خلال المتبقي من جلسات الشهر الجاري والأخير في العام المالي، وغالبا من تأتي الأسهم البنكية في صدارة اهتمام كافة شرائح المتعاملين عند بناء المراكز الاستثمارية الجديدة. وشهدت جلسة أمس ارتفاع أسعار 74 سهما مقابل تراجع اسعار 37 سهما، واستقرار القيم السعرية لـ 19 سهما، جراء عمليات شراء انتقائية ركزت على الأسهم في السوقين وخاصة السوق الأول الذي استحوذ على 85 مليون دينار من سيولة أمس تشكل 67٪ من الاجمالي.

وحققت احجام التداول قفزة أمس بنسبة 42,3٪ بتداول 494 مليون سهم مقابل 347 مليون سهم اول أمس، وجاء سهم التنظيف في صدارة الأكثر تداولا بـ 62,4 مليون سهم، تلاه جي اف اتش بـ 59,4 مليون سهم، وبنك وربة بـ 45,9 مليون سهم.

واختتمت الجلسة تداولاتها بارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,87٪ بمكاسب 83 نقطة ليصل المؤشر إلى 9583 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,37٪ بمكاسب 29,9 نقطة ليصل إلى 8219 نقطة، وارتفع المؤشر العام بنسبة 0,79٪ بمكاسب 69,8 نقطة ليصل إلى 8957 نقطة.

مكاتب سياحة وسفر أكدت لـ «الأنباء» أن زيادة أعداد السائحين تدعم نمو مساهمة قطاع السياحة والسفر بالناتج المحلي والاقتصاد الوطني

«Visit Kuwait».. خطوة مباركة لريادة الكويت السياحية

■ عبدالرحمن الخرافي: ضرورة إشراك القطاع الخاص في رؤية الدولة السياحية

■ علي العازمي: تصميم «باكدجات» بأسعار تنافسية ضروري لزيادة أعداد السائحين القادمين

باهي أحمد

تطمح الكويت لتكون وجهة رائدة عالمية في قطاع السياحة، لا سيما أنها تمتلك العديد من المقومات التي تضعها في مصاف الدول الجاذبة للسائحين الراغبين في قضاء وقت ممتع، خاصة خلال فصل الشتاء مع تميز مناخها بالاعتدال في تلك الأشهر، كما أنها باتت تقدم العديد من الخدمات السياحية الشاطئية والترفيهية والثقافية والعلاجية بمختلف الأنشطة للراغبين في زيارتها طوال العام.

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة الإعلام مطلع نوفمبر الماضي منصة «Visit Kuwait»، لتكون بوابة وطنية موحدة للسياحة بالكويت، حيث تقدم المنصة خدمات للزوار منها الحصول على التأشيرات السياحية، واستكشاف الفعاليات الثقافية والترفيهية، والتخطيط لتلك الرحلات، إضافة إلى أنها بوابة لتقديم طلبات تراخيص الفعاليات السياحية والفنية والترفيهية بمختلف أنواعها.

«الأنباء» قامت باستطلاع آراء أصحاب مكاتب السياحة والسفر حول منصة «Visit Kuwait»، ومدى تأثيرها على قطاع السياحة والسفر في البلاد بشكل عام، وعلى المكاتب بشكل خاص، وذلك بعد مرور ما يزيد على شهر منذ تدشينها، حيث أكدا على مطالبتهم بإجراء ورش عمل ومؤتمرات للتعريف بتلك المنصة على مستوى دولي.

كما أبدوا رغبتهم في زيادة التنسيق بينهم وبين العاملين في المنصة بهدف رفع أعداد السائحين القادمين للكويت من مختلف دول العالم، وجعل قطاع السياحة والسفر من القطاعات البارزة على أن يكون لها أثر واضح على إجمالي الناتج المحلي والموازنة العامة للكويت.. وفيما يلي التفاصيل:

في البداية، قال عضو اتحاد مكاتب السياحة والسفر وصاحب سفريات تذكرة للسياحة والسفر عبدالرحمن الخرافي، إن إطلاق منصة «Visit Kuwait» يعد خطوة مباركة، حيث من المؤكد أن يؤثر بالإيجاب على قطاع السياحة والسفر في البلاد.

ولفت الخرافي إلى أن الأثر الحالي للمنصة لم يظهر على أرض الواقع بالنسبة لمكاتب السياحة والسفر، كون أن إطلاقها لم يمر عليه سوى فترة قصيرة، مطالبا بتنظيم ورش عمل أو مؤتمرات أو دعوات للتعريف بالخطوات المقبلة المطلوبة من كل جهة، وتحديد الرؤية

عبدالرحمن الخرافي

علي العازمي

السياحية للدولة في الفترة المقبلة.

وشدد على ضرورة التعاون بين المكاتب والقائمين على المنصة لوضع برامج سياحية وطرق جديدة ومبتكرة للتعريف بالسياحة المحلية ونقلها إلى مستويات عالمية، خاصة أن الكويت بها العديد من الأنشطة المختلفة للقيام بها ابتداء من البر في الشتاء ورحلات البحر بأنشطتها المختلفة والمجمعات التجارية المتميزة على مستوى العالم.

وأكد الخرافي على ضرورة إشراك القطاع الخاص في رؤية السياحة للدولة، لا سيما أن الهدف واحد وهو الارتقاء بالكويت لمصاف الدول السياحية الأعلى جذبا للسائحين، لافتا ضرورة وضع خطة واضحة لاستهداف أعداد محددة من السائحين سنويا، ومحاولة زيادة تلك الأعداد تدريجيا على أن تتوافق جميع الرؤى والأفكار مع توجهات الدولة.

من جانبه، قال المدير العام لشركة مباشر للسياحة والسفر علي العازمي، إن تأثير منصة «Visit Kuwait» كان ممتازا خاصة أنه ومنذ تدشينها سهلت على معظم الراغبين بزيارة الكويت لقضاء وقت ممتع بها البحث عن الأماكن والفعاليات المختلفة المقامة طوال العام، كما جعلت الصورة أكثر ترتيبا ووضوحا.

وأشار العازمي إلى أن مكاتب السياحة والسفر لم تستفد بشكل كبير من المنصة حتى الآن، خاصة أن معظم القادمين إلى البلاد يقومون بالحجز من موطنهم قبل أن يصلوا للكويت، فالتأثير على المكاتب كان محدودا لهذه اللحظة.

وشدد على ضرورة التنسيق بين العاملين في منصة «Visit Kuwait» وأصحاب مكاتب السياحة والسفر لتبادل الرؤى حول تطوير القطاع بشكل عام، مشددا على ضرورة توفير عروض بأقل الأسعار للزوار، بالتنسيق مع الأماكن السياحية كوضع «باكدجات» خاصة بأسعار مغرية وغيرها من الأمور، وهو عامل لا غنى عنه في تشجيع زيادة أعداد السائحين القادمين إلى البلاد.

ولفت العازمي إلى أن الكويت تمتلك العديد من المزارات السياحية الرائعة، منها، مركز الشيخ عبدالله السالم الثقافي، وحديقة الشهيد والشواطئ المختلفة الراقية، والبر والتخييم خاصة في فصل الشتاء، لافتا أنه ضرورة زيادة عدد الفعاليات التي تتم لجذب المزيد من السائحين لزيارة البلاد سنويا.

أرجع الزيادة إلى حرص المواطنين على الاستفادة من قانون التمويل العقاري المرتقب

«بيت التمويل»: 103,1 آلاف الطلبات الإسكانية القائمة.. بزيادة سنوية 6,7٪

كشف تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تستعد قريبا لطرح مناقصات مشاريع في 3 مدن سكنية وفق قانون المطور العقاري المتوقع إصداره قريبا، وكانت المؤسسة قد أعلنت عن توقيع بعض العقود لتعزيز الخدمات السكنية في مدينتي المطلاع وصباح الأحمد السكنية، منها توقيع عقدين لإنشاء أعمال الخدمات والبنية التحتية والمباني العامة لإنشاء 22 مبنى عاما منها سوق مركزي ومحلات تجارية ومباني عامة أخرى بقيمة إجمالية تصل إلى 42,3 مليون دينار، يتم إنجازها خلال نحو 3 سنوات، بالإضافة إلى عقد آخر لتوريد وتركيب وصيانة الكابلات الأرضية لتغذية محطات تحويل كهربائية بقيمة تصل إلى حوالي 5 ملايين دينار يتم إنجازها خلال نحو عامين. وأشار تقرير «بيت التمويل» إلى أن الكويت تسعى لأن تصبح مركزا ماليا وتجاريا جاذبا للاستثمار، من خلال العديد من المشروعات المطروحة ومشروعات البنية التحتية التي تنفذها وزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية. وأضاف التقرير أن المؤسسة اتخذت خطوات جادة نحو تطبيق نموذج التطوير العقاري الذي يستهدف وجود حلول مستدامة توفر بدائل سكنية متنوعة، حيث أعلنت المؤسسة عن استقبالها لعدد 70 طلبا رسميا من شركات متخصصة في مجال التطوير العقاري في إطار قانون التمويل العقاري المتوقع إصداره كجزء من الحلول المستدامة وتعزيز جودة الحياة في المدن الجديدة بما يوفره القانون من مرونة تمويلية لمستحقي الرعاية السكنية، والقانون الصادر برقم 118 لسنة 2023 في شأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا، ويحدد القانون أوجه التعاون والشراكة مع القطاع الخاص عبر إطلاق سلسة مشاريع توفر الرعاية السكنية. وأوضح «بيت التمويل» أن تلك الجهود تسهم في استغلال قدرات القطاع الخاص ووجود بيئة تنافسية للمستثمرين بما يؤدي إلى تنويع المعروض السكني والحد من زيادة أسعار العقارات، ونجحت المؤسسة وفق التقرير الشهري الصادر في يونيو 2025 في تقديم نحو 40,8 ألف خدمة منهم حوالي 22,9 ألف تمت من خلال أنظمة إلكترونية، ونحو 16,4 ألف خدمة من خلال خدمات الاتصال خلال شهر يونيو 2025. وقد حصلت المؤسسة على جائزة الإنجاز المتميز في نظم المعلومات الجغرافية لعام 2025 الذي استخدمت فيه المؤسسة تقنيات ونظم حديثة. وتواصل المؤسسة العامة للرعاية السكنية تلبية طلبات المواطنين في الحصول على سكن ملائم، ووفق آخر تقرير عن مشروعات المؤسسة الإسكانية في يوليو 2025 يصل عدد الطلبات الإسكانية القائمة إلى 103,1 آلاف طلب بزيادة 6,7٪ على أساس سنوي، وقد تعود تلك الزيادة إلى حرص المواطنين على الاستفادة من قانون التمويل العقاري المرتقب.

وتمكنت المؤسسة وفقا لآخر تقرير متاح في يونيو 2025 من إنشاء عدد كبير من القسائم السكنية التي صدر لها إذن بناء منها قسائم وزعت بالفعل على مستحقيها وأخرى جاهزة للتسليم، كما في مدينة المطلاع التي سلمت المؤسسة فيها حوالي 27,7 ألف قسيمة إضافة إلى 28,3 ألف قسيمة تعد جاهزة للتسليم. كما سلمت المؤسسة ما يزيد على 3,2 آلاف قسيمة في جنوب عبدالله المبارك ونحو 3,3 آلاف قسيمة جاهزة للتسليم في المنطقة، إضافة إلى حوالي 1,4 ألف قسيمة سلمت في خيطان بجانب أكثر من 1,4 ألف قسيمة جاهزة للتسليم بالمنطقة.

وأشار تقرير بيت التمويل الكويتي إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وفقا لآخر تقرير متاح، تخطط لتنفيذ 217 مبنى من المباني العامة المخطط بناؤها في 7 مدن سكنية منها 92 مبنى عاما في مدينة المطلاع السكنية و31 مبنى عاما تحت التنفيذ في جنوب عبدالله المبارك و17 مبنى عاما في مدينة صباح الأحمد السكنية إضافة إلى 74 مبنى عاما في مشروع المساكن الميسرة، بجانب 3 مبان عامة تحت التنفيذ في مدن خيطان الجنوبي وجابر الأحمد وسعد العبدالله. كما تواصل «السكنية» جهودها في توزيع المشاريع السكنية في عدة مدن، منها مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الذي يضم 24,508 وحدة سكنية تمكنت المؤسسة من توزيع 16,643 وحدة في المشروع وفق آخر تقرير صدر عن المؤسسة، وتخصيص أكثر من 7 آلاف وحدة وفي مدينة سعد العبدالله، ومشروع تيماء والصليبية لأصحاب الطلبات الإسكانية.